بلاغ المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

حول قرار مجلس الأمن رقم 2797 المتعلق بملف الصحراء

على إثر صدور قرار مجلس الأمن رقم 2797 بشأن النزاع الإقليمي حول الصحراء الغربية -المغربية، والذي اعتمد مبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي واقعي وعملي لإنهاء النزاع، وإيمانا من المنظمة المغربية لحقوق الإنسان بأهمية المقاربة الحقوقية في معالجة القضايا ذات الطابع السياسي والإنساني.

وانطلاقًا من تتبعها المستمر لهذا الملف من زواياه الحقوقية، الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية والسياسية،

وتماشيا مع المواقف المبدئية التي عبر عنها المؤتمر الوطني الثاني عشر للمنظمة، والذي دعا إلى تبني خيار الحكم الذاتي باعتباره إطاراً ضامناً لاحترام الحقوق والحريات الأساسية.

فإن المكتب التنفيذي للمنظمة، وبعد اطلاعه على مضمون القرار الأممي رقم 2797، يعلن عن ما يلي:

1. يرحب بالقرار الأممي رقم 2797 ويعتبره خطوة إيجابية نحو تسوية سلمية للنزاع، بما يضمن احترام الحقوق الجماعية والفردية، ويعزز الاستقرار الإقليمي، ويمهد لتحقيق الأمن والسلم في منطقة المغرب الكبير.
2. يثمن دعوة الحوار الواردة في الخطاب الملكي الموجه إلى الدولة الجزائرية، والتي تنسجم مع المبادئ الكونية لحقوق الإنسان في تعزيز الحوار والتعاون بين الشعوب، ويدعو القيادة الجزائرية إلى التفاعل الإيجابي مع هذه المبادرة، بما يخدم تطلعات الشعوب المغاربية في بناء فضاء مشترك قائم على التكامل الاقتصادي والتضامن الإنساني.
3. يدعو إلى فتح الحدود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية، ويؤكد على أن حرية التنقل تعد من الحقوق الأساسية المنصوص عليها في المواثيق الدولية، كما يؤكد على ضرورة ضمان انسيابية الحركة بين المواطنين في البلدين.
4. يشيد بمضامين الخطاب الملكي الموجه إلى ساكنة مخيمات تندوف، والذي أكد على ضمان تمتعهم الكامل بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلى مبدأ المساواة أمام القانون، ويعتبر ذلك خطوة نحو إدماج فعلي قائم على احترام الكرامة الإنسانية.

5. يعبر عن استعداده للمساهمة الفعلية في النقاش العمومي حول تفاصيل مبادرة الحكم الذاتي، من خلال تقديم رؤى حقوقية تهم ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذا الحقوق المدنية والسياسية، بما يضمن تفعيل المبادرة في إطار احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
6. يؤكد على أن المقاربة الحقوقية تعد مدخلا أساسيا لتنزيل مضامين القرار الأممي رقم 2797، وتدعو إلى إشراك الفاعلين الحقوقيين في بلورة الآليات الكفيلة بضمان الحقوق والحريات في إطار الحكم الذاتي.
7. يبدي عن استعداده لخلق آلية حقوقية-مدنية للحوار مع الأطر والنخب الصحراوية بالأقاليم الجنوبية وتلك القاطنة بمخيمات تندوف لإيجاد مداخل حيوية للاستماع لوجهات نظرهم في ما يتعلق بتطبيق مبادرة الحكم الذاتي الواردة في قرار 2797.

حرر بالرباط بتاريخ 2025/10/31

التوقيع

المكتب التنفيذي